

ندوة في ديوان الرقابة المالية عن آلية الحصانة على الأموال العراقية في الخارج

عقد السيد رئيس ديوان الرقابة المالية الدكتور عبد الباسط تركي سعيد رئيس لجنة الخبراء الماليين العراقيين ندوة حضرها كبار الموظفين ورؤساء الهيئات في الديوان لغرض اطلاعهم على المستجدات في أعمال الديوان ولجنة الخبراء الماليين العراقيين لترابط أعمالهما . وجرى في الندوة عرض تاريخي لقرارات مجلس الأمن من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٩ بخصوص تأسيس المجلس الدولي للمراقبة والمشورة (IAMB) للإشراف على إيرادات ومصروفات الأموال العامة العراقية المتأتية من إنتاج وتصدير النفط والمنتجات النفطية والمودعة في حساب فتح في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك باسم صندوق تنمية العراق (DFI) وقد منح هذا الحساب حصانة دولية حتى لا يكون عرضة للحجز أو المصادرة نتيجة قرارات محاكم دولية . وتأسس لجنة الخبراء الماليين العراقيين في ١ نيسان ٢٠٠٧ لتعمل سوية مع المشورة والمراقبة. وقد اعترف المجلس الدولي للمشورة والمراقبة خلال السنوات الثلاث الماضية من خلال محاضر اجتماعاته وبياناته الصحفية بكفاءة لجنة الخبراء الماليين وقدرتها على الحلول محل المجلس في الرقابة على صندوق تنمية العراق .

القرار ١٩٠٥ في كانون الأول ٢٠٠٩ الذي تضمن طلباً لمجلس الأمن الدولي من حكومة العراق آلية بديلة لانتقال أعمال مجلس المشورة والمراقبة إلى لجنة الخبراء الماليين العراقيين.

وفي الندوة أيضاً جرى عرض للملايسات التي يمكن أن تواكب عملية الانتقال من صندوق تنمية العراق إلى نظام بديل مما قد يعرض الأموال العراقية إلى فقدان الحصانة الدولية وبالتالي إلى الحجز. والآليات المقترحة لضمان الحصانة على الأموال العراقية في الخارج ودور المنظمة الدولية والولايات المتحدة في ذلك. وكذلك جهود حكومة العراق في تصفية الديون المستحقة على العراق خلال فترة النظام السابق ونجاحاتها مع دول نادي باريس في التوصل إلى تسوية أكثر من ٥١ بليون دولار من إجمالي الديون والتوصل أيضاً مع الدول الدائنة خارج نادي باريس إلى تسويات وفق شروط مماثلة لدول نادي باريس باستثناء ١٣ دولة من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي وتأكيد حكومة العراق التزامها بتسوية كامل الديون والمطالب الموروثة عن النظام السابق وتسويتها ومعالجتها.